

Distr.: General  
1 February 2007  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



### منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات الدورة السابعة

نيويورك، ١٦-٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت\*

الحوار بين أصحاب المصالح المتعددين

### ورقة مناقشة أسهمت بها المجموعة الرئيسية للمنظمات غير الحكومية والشعوب الأصلية

موجز

ما زالت أزمة الغابات العالمية مستمرة بلا هوادة رغم مرور ١٠ سنوات على بدء الحوار العالمي بشأن السياسات المتعلقة بالغابات في الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات (من عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٧)، وفي المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات (من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٠)، وفي منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات (من عام ٢٠٠٠ فما بعد)، وفي مناقشات موازية في إطار الصكوك الملزمة قانوناً من قبيل اتفاقية التنوع البيولوجي، والاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، والاتفاق الدولي للأخشاب المدارية. وطغى على جانب كبير من الحوار بشأن السياسات المتعلقة بالغابات في هذه المنتديات إما مناقشة بشأن الحاجة إلى صك دولي ملزم قانوناً (أو غير ملزم قانوناً) أو أعمال تحضيرية لمناقشة الحاجة إلى هذا الصك (التفاهم، القانون)، وذلك على حساب اتخاذ الحكومات إجراءات محددة ومكرسة لوقف الأزمة. وأخيراً، اتفقت الحكومات، خلال الدورة السادسة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، على وضع صك غير ملزم قانوناً، وقد يقوم

\* E/CN.18/2007/10



ممتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، في الدورة الحالية، باعتماد هذا الصك وبرنامج عمل متعدد السنوات لممتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات وصك غير ملزم قانونا للفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٥.

وهناك بالفعل عدد من الاتفاقات، التي توفر توجيهها كافيا عن الخطوات التي ينبغي اتخاذها لوقف الأزمة، من بينها ما يلي: برنامج العمل الموسع المتعلق بالتنوع البيولوجي للغابات الوارد في اتفاقية التنوع البيولوجي، ومقترحات عمل الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/الممتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، التي تعهدت الحكومات بتنفيذها منذ عدة سنوات، وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، والبيان الرسمي غير الملزم قانونا بمبادئ من أجل توافق عالمي في الآراء بشأن إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة؛ والفصل ١١ من جدول أعمال القرن ٢١.

وترى المنظمات غير الحكومية ومنظمات الشعوب الأصلية أن من الضروري ضمان اتخاذ إجراءات فورية لوقف التدمير المفزع للغابات في أرجاء العالم على أن تكون تلك الإجراءات:

- أولا - متسقة مع حقوق الإنسان الدولية؛
- ثانيا - وأن تقر بالحقوق العرفية للشعوب الأصلية والجماعات المحلية التي تعيش في الغابات وتعتمد عليها، وتحترم تلك الحقوق، وتدعم تنفيذها؛
- ثالثا - وتعالج الأسباب الكامنة وراء إزالة الغابات وتدهورها، بما في ذلك الحاجة إلى إعادة تكييف التدفقات المالية وخفض الاستهلاك؛
- رابعا - وتشجع إدارة حقيقية للغابات على نطاق المجتمعات المحلية من شأنها تمكين سكان الغابات.

## المحتويات

### الفقرات الصفحة

|   |       |       |                                                                                |
|---|-------|-------|--------------------------------------------------------------------------------|
| ٤ | ٣-١   | ..... | أولا - مقدمة                                                                   |
|   |       |       | ثانيا - تقييم موجز لتنفيذ مقترحات العمل ذات الصلة للفريق الحكومي الدولي المعني |
| ٥ | ٩-٤   | ..... | بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات                                |
| ٦ | ١٢-١٠ | ..... | ثالثا - مجالات العمل ذات الأولوية                                              |
| ٧ | ١٤-١٣ | ..... | رابعا - الاستنتاجات والتوصيات                                                  |

## أولا - مقدمة

١ - أعد ورقة المناقشة هذه تحالف من المنظمات غير الحكومية ومنظمات الشعوب الأصلية التي تعمل معا في إطار التحالف العالمي للغابات. وقد أنشئ هذا التحالف (الذي كان يسمى في السابق الفريق العامل للمنظمات غير الحكومية المعني بالغابات) عام ١٩٩٥ لطرح آراء المنظمات غير الحكومية ومنظمات الشعوب الأصلية أمام المنتديات والمفاوضات الدولية المختلفة التي تتناول السياسات المتعلقة بالغابات. ويسر التحالف أيضا المشاركة الواعية للمنظمات غير الحكومية ومنظمات الشعوب الأصلية في هذه العمليات، بما في ذلك الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات، والمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وغير ذلك من العمليات ذات الصلة في مجال السياسات المتعلقة بالغابات.

٢ - ولا تزال أزمة الغابات العالمية مستمرة بلا هوادة رغم مرور ١٠ سنوات على بدء الحوار العالمي بشأن السياسات المتعلقة بالغابات في الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات (من عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٧)، وفي المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات (من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٠)، وفي منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات (من عام ٢٠٠٠ فما بعد)، وفي مناقشات موازية في إطار الصكوك الملزمة قانوناً من قبيل اتفاقية التنوع البيولوجي، والاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، والاتفاق الدولي للأخشاب الإدارية. وطمح على جانب كبير من الحوار بشأن السياسات المتعلقة بالغابات في هذه المنتديات إما مناقشة بشأن الحاجة إلى صك دولي ملزم قانوناً (أو غير ملزم قانوناً) أو أعمال تحضيرية لمناقشة الحاجة إلى هذا الصك (التفاهم، القانون)، وذلك على حساب اتخاذ الحكومات إجراءات محددة ومكرسة لوقف الأزمة الحالية التي تعيشها غابات العالم وشعوبها.

٣ - ولم تحرز الحكومات تقدماً كبيراً في تنفيذ وسائل محددة على وجه الدقة لمعالجة الأزمة أكثر مما كانت عليه منذ ١٢ عاماً؛ ولا يزال من غير الواضح، بعد أن فشل منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات والهيئات السابقة له في عكس هذا الاتجاه المدمر، كيف سينجح صك كهذا الذي نحن بصددده، ولم تحدد بعد محتوياته، في تناول القضايا المطلوبة معالجتها. وأخيراً، اتفقت الحكومات، خلال الدورة السادسة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، على وضع صك غير ملزم قانوناً، وقد تقوم، في الدورة الحالية، باعتماد هذا الصك وبرنامج عمل متعدد السنوات لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات والصك غير الملزم قانوناً للفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٥.

## ثانياً - تقييم موزج لتنفيذ مقترحات العمل ذات الصلة للفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات

٤ - هناك العديد من مقترحات عمل الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات مما تهتم به المنظمات غير الحكومية ومنظمات الشعوب الأصلية المشاركة في المفاوضات الدولية بشأن السياسات المتعلقة بالغابات، مثل المقترحات التي تتناول الأسباب الكامنة وراء إزالة الغابات وتدهورها، والمعارف التقليدية المتصلة بالغابات، وحقوق الشعوب الأصلية والجماعات المحلية، ومعايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات، ورصد تنفيذ السياسات والقوانين المتصلة بالإدارة المستدامة للغابات وتقييم هذا التنفيذ والتبليغ عنه، والاتجار بسلع الغابات وخدماتها؛ وما هذا إلا عدد قليل من القضايا الأكثر أهمية.

٥ - وقد شاركت المنظمات غير الحكومية ومنظمات الشعوب الأصلية، البيئية والاجتماعية، بنشاط في تنفيذ بعض مقترحات العمل المذكورة. فعلى سبيل المثال، نظمت عدة حكومات والعديد من المجتمعات المحلية، خلال عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨، بالمشاركة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، سبع حلقات عمل إقليمية عن الأسباب الكامنة وراء إزالة الغابات وتدهورها. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، نظمت حلقتا عمل عالميتان بشأن هذه المسألة، إحداهما في إكوادور، خُصّصت حصراً لآراء الشعوب الأصلية، والأخرى في سان خوسيه بكوستاريكا، ضمت جميع أصحاب المصلحة المعنيين. ووضعت هذه العملية لتنفيذ مقترح عمل الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات رقم ٢٧ (ج). ومتابعة لهذه الأحداث الإقليمية والعالمية، نظمت في جميع القارات ١٥ حلقة عمل وطنية لمعالجة الأسباب الكامنة وراء إزالة الغابات وتدهورها.

٦ - وعلاوة على ذلك، أسهمت المنظمات غير الحكومية ومنظمات الشعوب الأصلية بسلسلة من عمليات الرصد المستقلة، لتقييم مستوى التنفيذ فيما يتعلق بمقترحات عمل الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات. وأوجزت نتائج هذه العملية في تقرير عام ١٩٩٨ المعنون "الوفاء بالوعد" الذي عُرض على منتدى الأمم المتحدة للغابات للنظر فيه.

٧ - وإضافة إلى ذلك، نفذت المنظمات غير الحكومية ومنظمات الشعوب الأصلية عملية رصد مستقلة مشاهمة ركزت على تنفيذ الأحكام المتصلة بالغابات من اتفاقية التنوع البيولوجي، وقُدِّمت نتائجها خلال الاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي المعقود عام ٢٠٠٢. وأعد التحالف العالمي للغابات أيضاً عملية مشاهمة تتناول تنفيذ الالتزامات المتصلة بالغابات بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ،

وقدمها خلال الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ المعقودة في مونتريال في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

٨ - وترى المنظمات غير الحكومية أن مشاركتها ومشاركة منظمات الشعوب الأصلية في تنفيذ بعض مقترحات عمل الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات كانت بناءة ومشجعة، حيث إن مقترحات العمل التي جرى تناولها بمشاركة المنظمات غير الحكومية ومنظمات الشعوب الأصلية هي المقترحات الوحيدة التي نفذت حتى الآن تنفيذًا تامًا على الصعيد العالمي.

٩ - ولا تزال المنظمات غير الحكومية ومنظمات الشعوب الأصلية تشارك في أعمال المنتديات التي توفر فرصًا للمشاركة والتمثيل الفعال لآراء المجتمع المدني. بيد أن هناك قيودًا خطيرة تعيق تنفيذ الطرائق المنشودة وقدرة المجموعات على المشاركة والإسهام بشكل كبير في هذه العمليات، ومنها عدم كفاية الاعتمادات المالية، والقواعد التي تقيد مشاركة المنظمات وقبولها داخل إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وما هذا إلا عدد قليل، مما يثبط من عزم الكثير من المنظمات غير الحكومية ومنظمات الشعوب الأصلية المهتمة بالأمر. فالحوارات بين أصحاب المصلحة المتعددين المنظمة استنادًا إلى الطرائق المقترحة من أمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات تعتبرها المنظمات غير الحكومية ومنظمات الشعوب الأصلية ومجموعات رئيسية أخرى بمثابة وسيلة لعزل المدخلات المقدمة من أصحاب المصلحة المذكورين. فالمقترحات النابعة من منظور المنظمات غير الحكومية ومنظمات الشعوب الأصلية فتحت مجالًا أكثر حيوية للحوار يشمل في جوهره السعي إلى تقديم التقارير عن القضايا المتصلة بالتنفيذ ومناقشة تلك القضايا بدلا من الحوار الذي يجري بلا نهاية من جانب واحد، الذي يسود أعمال المنتدى بسبب عدم الالتزام بتقديم تقارير. وعلاوة على ذلك، لم ترد في تقارير الأمين العام قط نتائج الحوارات المذكورة. ويرى معظم المنظمات غير الحكومية ومنظمات الشعوب الأصلية المشاركة في المناقشة الدولية بشأن السياسات المتعلقة بالغابات أن الحوارات بين أصحاب المصلحة المتعددين ليست وسائل ملائمة يمكن من خلالها نقل آراء المجتمع المدني. وما لم تحدث تغييرات جذرية من أجل التنفيذ الفعال للمقترحات والآراء المقدمة من المجموعات الرئيسية، يظل تنظيم هذه الفعاليات بلا جدوى.

### ثالثا - مجالات العمل ذات الأولوية

١٠ - إن العوائق الأساسية التي تحول دون اتخاذ إجراءات فعالة هي بلا ريب التفوق الهائل الذي تحظى به المصالح الراسخة المسيطرة على موارد الغابات، وعلى نفس القدر من الخطورة، انعدام الإرادة السياسية الواضح في المواقف الحكومية تجاه المحافظة على الغابات

واستعمالها بشكل مستدام، واتجاه متزايد إلى الاعتماد على السوق لتقدم الحلول في حين أن الواقع هو أن السوق هي مصدر العديد من المشاكل. وينبغي أن يبدأ حل أزمة الغابات بتنفيذ الالتزامات القائمة. وقد أعربت المنظمات غير الحكومية ومنظمات الشعوب الأصلية في الماضي عن مخاوفها من أن التفاوض لإبرام اتفاقية بشأن الغابات يمكن أن يعني بسهولة مضي عقد آخر هباء دون اتخاذ إجراءات حاسمة لوقف فقدان الغابات وعكس اتجاهه. ولن يسهم صك جديد غير ملزم قانوناً بأي شيء في الوضع الراهن ما لم يعالج صراحة الأسباب التالية الكامنة وراء فقدان الغابات: عدم الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية، وأنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، والتدفقات غير المستدامة للأموال، وتجارة الأخشاب.

١١ - ويساور المنظمات غير الحكومية ومنظمات الشعوب الأصلية أيضاً قلق عميق إزاء عدم قيام الجهات الفاعلة الرئيسية، ومن بينها الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والقطاع الخاص، باتخاذ الإجراءات اللازمة لكبح معدل إزالة الغابات وتدهورها، الذي يحدث حالياً بمستويات تثير الانزعاج. وإضافة إلى الحاجة إلى التشديد على مسألة إزالة الغابات وتدهورها، فإن الجانب الرئيسي الآخر المثير للقلق في هذا القطاع هو عدم الاعتراف بحقوق الشعوب والجماعات الأصلية التي تعيش في الغابات وتعتمد عليها. وبدون الاعتراف الكامل بهذه الحقوق وتنفيذ تدابير تصحيحية على جميع المستويات، تصبح أي محاولة لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات أمراً غير مجدٍ.

١٢ - ومن ثم، فإن مقترحات العمل الوحيدة التي يمكن أن تلقى دعماً من معظم المجموعات الرئيسية هي المقترحات المصممة مباشرة لحل هذه القضايا.

## رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

١٣ - ترى المنظمات غير الحكومية ومنظمات الشعوب الأصلية أن من الضروري ضمان اتخاذ إجراءات فورية لحل مشكل التدمير المفزع للغابات في أرجاء العالم وأن تكون تلك الإجراءات:

- متسقة مع حقوق الإنسان الدولية
- وأن تقر بالحقوق العرفية للشعوب الأصلية والجماعات المحلية التي تعيش في الغابات وتعتمد عليها، وتحترم تلك الحقوق، وتدعم تنفيذها
- وتعالج الأسباب الكامنة وراء إزالة الغابات وتدهورها، بما في ذلك الحاجة إلى إعادة تكييف التدفقات المالية وخفض الاستهلاك
- وتشجع إدارة حقيقية للغابات على نطاق المجتمعات المحلية من شأنها تمكين سكان الغابات

١٤ - وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار الملاحظات التالية بشأن الصك المقترح غير الملزم قانوناً:

- إن الصك بعيد كل البعد عن مبادئ الغابات وعن جدول أعمال القرن ٢١
- إن الصك غامض وضعيف فيما يتعلق بحقوق الشعوب المعتمدة على الغابات
- إن الصك فقد قوته، خاصة خلال اجتماع الخبراء لأن الخبراء بدأوا يتفاوضون على النص بدلاً من المساهمة في تحسينه وتعزيزه تقنيا وعلميا. فعلى سبيل المثال، يهمل النص تماماً المعارف التقليدية المتصلة بالغابات
- أكد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة من جديد أن للشعوب الأصلية دوراً حيوياً تؤديه في التنمية المستدامة. غير أن الصك لا يذكر ذلك حتى في ديباجته؛ وعلى الأقل ينبغي الاعتراف بهذه الشعوب الأصلية
- هناك شواغل من أن الصك يبالغ في التشديد على حقوق جهات أخرى غير محددة ومناقشة أصحاب مصلحة آخرين دون تحديد هويتهم، بينما يحدد جدول أعمال القرن ٢١ بوضوح من هي المجموعات الرئيسية
- ينبع غموض الصك من إدلاء الحكومات بأنها تتفق مع المجموعات الرئيسية ولكن فقط وفقاً للتشريعات الوطنية وفقط حيث لا يوجد تضارب مع هذه التشريعات
- يقوم الصك على أساس الجوانب التجارية للغابات ولكن الشعوب الأصلية تسأل أين هو الجانب الثقافي والروحي الذي يكتسي أهمية كبيرة لدى المجتمعات الأصلية والخلية
- لا يأخذ الصك مأخذ الجد تقاسم الفوائد فيما يتعلق بالمجتمعات المعتمدة على الغابات
- يعزز الصك ملاك الأراضي الجدد وغزاة أراضي الشعوب الأصلية بإنشاء آلية مالية للملاك الصغار ومستعملي الأراضي فقط
- لا ينشئ الصك آلية مالية تكون متاحة للجماعات الأصلية والخلية.